خلال توقيع اتفاقية «تمكين» مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية

الصبيح: حماية العمل الخيري واجب على «الشؤون»

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح أمس الأحد أن حماية العمل الخيري واجب على وزارة (الشؤون)، مشيرة الى ان تطور العمل الخيري في الكويت خلال السنوات السابقة خير شاهد على ان التنظيم يشكل حماية له من أي مسيء أو أي مستغل.

وأضافت الصبيح خلال توقيع اتفاقية (تمكين) مع الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية بحضور رئيس الهيئة الدكتور عبدالله المعتوق ووكيل الوزارة سعد الخراز ان الاتفاقية تسهم في تدريب المتطوعين والموظفين في الجمعيات الخيرية على أساسيات التطوع والعمل التطوعي.

وشددت على أهمية العمل الهادف إلى زيادة ثقة المجتمع الكويتي في الجمعيات الخيرية حتى تزداد إيراداته وتنعكس بالإيجاب على دولة الكويت.

ولفتت إلى أن كل عمل يحتاج إلى تنظيم وأن اي تنظيم يحتاج الى شركاء مبينة أن قانون العمل الخيري جاء بمبادرة من الجمعيات الخيرية بهدف "حماية العمل الخيري من المندسين وحتى لا نتعرض لمشاكل دولية».

وأشارت الى انه وبناء عليه تم العمل على تعديل القانون وهو حاليا في مجلس الامة معربة عن الأمل في ان يصدر بالقريب العاجل.

وذكرت أن لهذا القانون خصوصيته وسوف يتم دعوة الجمعيات الخيرية الى مجلس الأمة لمناقشته معها والعمل به.

ورأت الصبيح أن توقيع اتفاقية (تمكين) يؤكد أن كل من يعمل بالعمل الخيري متمكن من معرفة ابعاد العمل الخيري موضحة ان العمل الحالي سيكون لمعالجة اي أخطاء عن غير قصد من قبل العاملين او المتطوعين واظهار العمل الخيري بصورته الشفافة حتى يعلم كل متبرع الى اين ذهبت امواله.

ولفتت إلى أن الاجراءات التنظيمية هي في النهاية للحماية عبر الرقابة والمتابعة مبينة انه تم اجراء تعديلات على القانون ليشمل كل أشكال العمل الخيري.

الوزيرة هند الصبيح

المعتوق: «تمكين» تهدف إلى تطوير قدرات العاملين في العمل الخيري وإكسابهم المهارات اللازمة

وتمنت الصبيح ان يكون هذا القانون اضافة ايجابية للعمل الخيري تزيد الثقة بالجمعيات الخيرية قائلة ان اخر احصائية في شهر رمضان الماضي اظهرت زيادة في الايرادات وانخفاضا في المخالفات و"هذا مؤشر على فعالية الرقابة».

من جانبه قال الدكتور المعتوق إن مبادرة (تمكين) تهدف إلى تطوير قدرات العاملين في مجال العمل الخيري وإكسابهم المهارات اللازمة فضلا عن الارتقاء بأداء المؤسسات الخيرية وتفعيل دورها المجتمعي والتمهيد لوضع آلية يتسنى من خلالها اعتماد جودة هذه المؤسسات.

وأكد أن تسمية الكويت (مركزا للعمل الإنساني) واختيار سمو امير البلاد (قائدا للعمل الانساني) لم يأتيا من فراغ بل نتيجة جهود حكومية وأهلية مضنية في ساحات العطاء والبذل وفعل الخير ومساعدة المعوزين والمحتاجين في شتى بقاع الأرض ومن أقصاها إلى أقصاها.

ولفت الى ان الوزيرة الصبيح اخذت على عاتقها حماية وتطوير العمل الخيري من خلال إنجاز مشروع قانون جديد يحفظ حقوق العاملين فيه ويحافظ على سمعته.

وبين المعتوق ان مشروع القانون عرض على جميع القائمين على العمل الخيري في البلاد قبل صياغته بالصورة النهائية التي رفع بها الى مجلس الوزراء من ثم إلى مجلس الأمة لمناقشته.

وشدد على أن الكويت سباقة ورائدة في مجال العمل الخيري والإنساني لا سيما أن الجمعيات الخيرية الكويتية باتت علامة بارزة في عمل الخير عبر تحركاتها الميدانية الواسعة لمساعدة المحتاجين.

وأكد أن "اسطوانة تورط العمل الخيري الكويتي في دعم أو تمويل الإرهاب ذهبت إلى غير رجعة" معتبرا أن "النية الطيبة لا تكفي لحماية العمل الخيري لذا وجدت القوانين المنظمة التي تضع ضوابط واشتراطات هذا العمل».

خلال حفل إطلاق «الأشغال» إستراتيجيتها حتى عام 2035

الرومي: نحرص على تنفيذ الرؤية السامية بتحويل البلاد إلى مركز مالي

جانب من فعاليات إطلاق «الأشغال» إستراتيجيتها حتى عام 2035

أكد وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية المهندس حسام الرومي أمس الأحد الحرص على تحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد بتحويل دولة الكويت الى مركز مالي وتجاري فاعل وحيوي على جميع الصعد.

وقال الرومي في كلمة خلال حفل اطلاق (الأشغال) استراتيجيتها حتى عام 2035 إن الوزارة بمثابة "قاطرة التنمية في البلاد بما تنفذه من مشاريع استراتيجية عملاقة مثل مشروع مبنى الركاب الجديد (2) بمطار الكويت الدولي ومشروع تطوير وتنمية ميناء مبارك الكبير".

واشار الى ان هذه المناسبة تفتح افق جديدة امام رجال الاعمال والشركات المحلية والعالمية وتعد مناسبة هامة لكل من يبحث عن الفرص الاستثمارية في مختلف المجالات بما يتواكب مع رؤية دولة الكويت الاقتصادية الطموحة حتى 2035.

من جهتها لفتت وكيل وزارة الاشغال المهندسة عواطف الغنيم في كلمة مماثلة الى تنوع مشاريع الوزارة وتعدد الجهات المستفيدة منها مثل وزارات التربية والعدل والداخلية والصحة والادارة العامة للطيران المدني وغيرها من المؤسسات والجهات المختلفة.

وذكرت الغنيم ان الاستراتيجية تشتمل على انشاء مبنى (الركاب الجديد) الذي يعد من اضخم مشاريع خطة التنمية إذ سيسهم في رفع القدرة الاستيعابية لمطار الكويت الدولي لتصل الى (25) مليون راكب سنويا كمرحلة اولى فضلا عن مشروع تطوير وتنمية ميناء مبارك الكبير الذي يعتبر حجر زاوية في اكتمال منظومة النقل البحري وتطوير الجزر والمنطقة الشمالية بالدولة.

ورأت انه باكتمال هذين المشروعين الاستراتيجيين (الميناء والمطار) ستشهد دولة الكويت نقلة نوعية في مجال النقل باعتباره المحرك الاول للتنمية في مختلف مجالاتها. وبينت ان الوزارة تعمل حاليا على هدف استراتيجي كبير وهو تصميم وتنفيذ مشروع الانفاق العميقة بدولة الكويت بهدف حماية البيئة البرية والبحرية والتخفيف من اثار هطول الامطار الغزيرة.

من جانبه قال رئيس فريق عمل إعداد ومتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للوزارة المهندس عبدالمحسن العنزي في كلمة مماثلة ان الخطة الاستراتيجية تم اعدادها لتحقق نهضة وريادة عمرانية مستدامة وفق ركيزتين أساسيتين من ركائز الخطة الإنمائية السبعة للدولة وهما بنى تحتية متطورة وبيئة معيشية مستدامة. وأوضح أن الوزارة حددت خمسة أهداف استراتيجية تتحق من خلال 246 مشروعا بعضها بدأ تنفيذه فعليا ولفت إلى أن أول الأهداف الإستراتيجية "تنفيذ منشآت متميزة لمختلف الجهات الحكومية وعددها 47 مبنى حكومي جديد مدرج في الخطة الحالية قابل للزيادة وفق متطلبات الجهات المستفيدة من المشاريع الإنشائية".

وذكر ان الهدف الإستراتيجي الأول تضمن ايضا تطوير المنطقة الشمالية (جزيرة بوبيان) من خلال تنشيط النقل البحري ورفع كفاءة البنى التحتية للموانئ وربط جزيرة بوبيان بالأراضي الرئيسية في الصبية.

وذكر أن الهدف الثاني يتعلق ببنى تحتية صحية وطرق آمنة ومبان مستدامة وصديقة للبيئة وفق المعايير العالمية حيث تستهدف الوزارة الإستدامة في تطوير وتجديد ورفع كفاءة شبكات ومحطات الصرف الصحي وتطوير شبكة الري وخطوط المياه المعالجة رباعيا.

وبشأن الهدف الثالث قال العنزي إن الخطة تتضمن عدة مشاريع لحماية البيئة والقضاء على التلوث البيئي منها مشروع المحطة المركزية لمعالجة الحمأة (المخلفات الناتجة عن معالجة الصرف الصحي) بمنطقة كبد.

وأوضح أن الهدف التشغيلي الرابع يتمثل في صيانة الطرق والمباني وشبكات الصرف الصحي والأمطار مبينا ان خطة الوزارة تضمنت 93 مشروعا للمحافظة على استدامة الطرق وشبكات الصرف الصحي والأمطار في جميع أنحاء الدولة والمباني الحكومية بنسبة 95 بالمائة.

وبين العنزي أن الهدف التشغيلي الخامس يتمثل في توليد وحفظ الطاقة المستدامة ويتحقق من خلال عدة مشاريع إذ "قامت الوزارة بتطبيق أنظمة حفظ الطاقة والمباني الذكية على كافة مشاريعها الإنشائية ومنها مشروع مطار الكويت الدولي مبنى الركاب (2)" مشيرا إلى أنه تم وضع نظام الي لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية باستخدام معيار عالمي لقياس الأداء